

المجلس التشريعي الفلسطيني

**تقرير حول أعمال
الدورة الثالثة-الفترة الثانية**

1999/2/10 – 1998/10/20

**اعداد قسم حفظ السجلات
1999/شباط/9**

**تقرير مفصل حول أعمال
الدورة الثالثة - الفترة الثانية
للمجلس التشريعي الفلسطيني**

تابع عقد جلسات المجلس التشريعي للفترة الثانية من دورته الثالثة والتي بلغ عددها سبع جلسات عادية وثلاث جلسات استثنائية، حيث تم بحث ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية والتشريعية . وفيما يلي عرضاً مفصلاً لسير أعمال جلسات المجلس المتعاقبة:

أولاً: أهم المواضيع التي عالجها المجلس:

شهدت الساحة الفلسطينية والعربية والعالمية في الفترة المنصرمة تطورات هامة لاسيما التطورات السياسية، ومن منطق المسؤولية والحرص على المصلحة العامة فقد ناقش المجلس في جلساته المتعاقبة المواضيع والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة والتي كان أبرزها:

1. الوضع السياسي والمفاوضات حيث ناقش المجلس في جلسته الثانية عشر بتاريخ 20/10/1998 ، نهاية المرحلة الانقلالية والخيارات الفلسطينية، الخلاف السوري – التركي كما استمع المجلس إلى رئيس الوفد المفاوض الآخر/ صائب عريقات حول مذكرة واي ريفر الموقعة في واشنطن.
2. الخطة الوطنية للتشجير حيث ناقش المجلس في جلسته الثانية عشر بتاريخ 20/10/1998 الخطة التي قدمها وزير الزراعة حيث أكد المجلس ان الجميع معني بإنجاح هذه الخطة على كافة المستويات.
3. قانون الخدمة المدنية حيث اطلع وزير الشؤون البرلمانية المجلس على اخر التطورات فيما يتعلق بتطبيق قانون الخدمة المدنية، واخر ما توصلت له لجنة متابعة الاعتداء على أعضاء من المجلس من قبل افراد من جهاز الأمن الوقائي قرب منزل الشهيدان عماد وعادل عوض الله.
4. عقد المجلس بتاريخ 30/11/1998 جلسة خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية في قضية الاستيطان حيث قدم كل من (رئيس لجنة الاراضي ومقاومة الاستيطان، وزير الشؤون المدنية، الأخ حسن عصفور عضو لجنة المفاوضات) تقريراً حول الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية الاستيطان.
5. بتاريخ 21/12/1998 في الجلسة السادسة عشر ناقش المجلس العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق الشقيق.
6. الاسرى والمعتقلين:

احتل ملف الاسرى والمعتقلين حيزاً كبيراً من مداولات المجلس في الفترة الثانية من الدورة الثالثة حيث عقد المجلس جلسة خاصة بالمعتقلين السياسيين بتاريخ 7/1/1999 وناقشه عدم استجابة الحكومة لطلب مجلس لحضور الجلسة الخاصة وبناء عليه قرر توجيه اللوم للحكومة لعدم الاستجابة لطلب المجلس التشريعي الفلسطيني لحضور الجلسة الخاصة لمناقشة تقرير لجنة الرقابة العامة والمتعلقة بقضية المعتقلين السياسيين، استمرار المجلس الخاصة يوم الأربعاء الموافق 13/1/1999 لمناقشة القضية المعتقلين السياسيين، وتلقيف وزير الشؤون البرلمانية لنقل نقاش المجلس حول هذه القضية لعرضه على الحكومة في اجتماعها القادم، وتأكيد مشاركة ممثلي عن الحكومة في جلسات المجلس الخاصة القادمة كما ناقش المجلس في الجلسة السادسة عشر بتاريخ 21/12/1998 موضوع الاسرى داخل السجون الإسرائيلي وأحداث نابلس وقلقيلية المساندة للأسرى في السجون الإسرائيلية، وفي استكمال الجلسة الخاصة بالمعتقلين السياسيين بتاريخ 13/1/1999 ناقش المجلس تقرير وزير الشؤون البرلمانية الخاص بقضية المعتقلين السياسيين، وتقرير لجنة الرقابة حول محكمة أمن الدولة وقانونية الاعتقال وقانونية الإجراءات والأوضاع في السجون، بعد عرض القضيتين على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الجمعة الموافق 8/1/1999. وبناءً عليه قرر المجلس تحريم الاعتقال السياسي والإفراج عن المعتقلين السياسيين فوراً. وتشكيل لجنة متابعة من رئاسة المجلس ووزير الشؤون البرلمانية ورئيس وقرر لجنة الرقابة للمتابعة مع الرئيس والجهات المعنية كل في نطاق اختصاصه، وبقاء ملف القضية مفتوحاً على ان يعقد المجلس جلسة بعد أسبوعين لمتابعة تطورات القضية.

7. الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 1999

- ناقش المجلس تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 1999 حيث اقر المجلس القرار (3/353) الذي حمل مجلس الوزراء المذكرة الكاملة عن عدم تقديم الموازنة في موعدها المحدد وفقاً لقانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية كما قرر عقد جلسة خاصة لاستجواب وزير المالية حول ذلك، وناقشه المجلس الوضع المالي (تاكيل سعر الشيكل) واثراه السلبية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني خاصة قضية الوضع المالي لوزارة الصحة، وطلب المجلس إلى وزير المالية طرح الموضوع على مجلس الوزراء وتأمين الاحتياجات العاجلة إلى وزارة الصحة وبقية الوزارات حسب الاولوية.

- بناءً على قرار المجلس رقم (3/17/353) عقد المجلس جلسة خاصة للاستماع إلى وزير المالية حول الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 1999 حيث قدم وزير المالية تقريره حول موضوع الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 1999 وأعرب المجلس عن عدم افتئاته بتقرير الوزير وبناءً عليه فقد قرر المجلس توجيه اللوم لمجلس الوزراء بسبب تأخره عن تقديم مشروع الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 1999 وتحميله المسئولية القانونية بهذا الشأن، وإعطاء مهلة لمجلس الوزراء أقصاها ثلاثة أسابيع من يوم الخميس الموافق 1999/1/28، لتقديم مشروع الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 1999. وأنه سيتم عقد جلسة خاصة لسحب الثقة من الحكومة إذا انقضت المدة القانونية دون تقديم مشروع الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام 1999.
- 8. في الجلسة الثامنة عشر بتاريخ 1999/1/27 ناقش المجلس تداعيات تطبيق قانون الخدمة المدنية، وبناءً عليه تم تشكيل لجنة للبحث في كيفية تطبيق القانون.
- 9. **الأراضي الفلسطينية وما تتعرض له من عمليات مصادرة جراء الزحف والتوسيع الاستيطاني.**
ناقشت الجلسة الرابعة عشر بتاريخ 1998/11/26 ما تتعرض له مدينة الخليل من ممارسات وحشية من قبل السلطات الإسرائيلية والمستوطنين. حيث أجمع المجلس على عقد جلسة خاصة لموضوع الاستيطان.

ثانياً القرارات.

تعد القرارات أدلة هامة للتعبير عن الاجراءات والسياسات التشريعية حيث يمكن للمجلس من خلالها أن يدعم ويكمel التشريعات وقد تابع المجلس في الفترة الثانية من دورته الثالثة اصدار القرارات حيث اصدر (40) قراراً منها (7) قرارات خاصة بالعلاقة مع السلطة التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بتصديها، كما تم إصدار (24) قرار خاص بالتشريع وإقرار القوانين بالقراءات المختلفة في المجلس، (5) قرارات خاصة بالحربيات العامة والاسرى والمعتقلين ، قرار واحد خاص بالأراضي والاستيطان (3) قرارات خاصة بالميزانية العامة والشؤون المالية.

ثالثاً: التشريع

تشمل اختصاصات المجالس التأدية نوعان من المهام هما الاختصاص التشريعي والاختصاص الرقابي، وتتلخص الوظيفة التشريعية بين القوانين ، فالمجلس يقترح القوانين من خلال اعضائه، لجانه، كما ان السلطة التنفيذية الحق في اقتراح مشاريع قوانين لا قرارها .
وفقاً لأحكام المادة (65) من النظام الداخلي قدمت السلطة التنفيذية أربعة مشاريع قوانين إلى المجلس التشريعي وهي:

1. مراقبة الحمضيات.
2. المصارف.
3. التشكيلات الإدارية.
4. التموين.

وتقدم الأكاديمية الأعضاء بمشروع قانون واحد وهو: مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.
وبهذا ارتفع عدد القوانين التي تداولتها المجالس على مستويات الإقرار المختلفة ليصبح خمسة وأربعين قانوناً.
اصدر الأخ الرئيس/ ياسر عرفات "رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية " ستة قوانين وأقر المجلس اربع قوانين وحالها إلى الأخ الرئيس من أجل المصادقة عليها ونشرها حسب الأصول في الجريدة الرسمية، كما تم إقرار مشروع قانون بالقراءة الثانية، و ثالث مشاريع قوانين بالقراءة الأولى، وتم الانتهاء من ثلاثة مشاريع بالمناقشة العامة ، وتم تأجيل مناقشة مشروع قانون، كما تم إحالة مشروع قانون واحد إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي .

وفيما يلي الإجراءات المتخذة على مشاريع القوانين في المجلس التشريعي في الفترة الثانية من الدورة الثالثة:

1. القوانين التي أصدرها الرئيس:

القانون	رقمه	تاريخ الاصدار
حماية الثروة الحيوانية	97/11 م.و	1998/11/2
التعليم العالي الفلسطيني	98/37 م.و	1998/11/2

1998/11/2	98/32 م.و	المدن الصناعية والمناطق الحرة الصناعية
1998/11/2	97-1/29 م.و	اللوازم العامة
1998/12/28	97/24 م.و	الاجتماعات العامة
1999/1/24	98/30 م.و	المصادر الطبيعية

2. مشاريع القوانين المحالة للأخ الرئيس للمصادقة عليها:

مشروع القانون	رقمه	تاريخ الإحاله
السلطة القضائية	97/14	1998/12/5
العطاءات للأشغال الحكومية	97/1/29	1998/12/21
الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	أ/97/19	1998/12/27
الأحوال المدنية	98/35 م.و	1999/1/13

3. مشاريع القوانين في المجلس التشريعي الفلسطيني المقرة بالقراءة الثانية:

مشروع القانون	رقمه	التاريخ
تنظيم مهنة المحاماة	97/9 ل	1999/1/6

4. مشاريع القوانين التي تم إقرارها بالقراءة الأولى:

مشروع القانون	رقمه	التاريخ
العمل الفلسطيني	98/38	1998/12/24
حقوق المعوقين	أ/98/40	1999/1/6
تنظيم أعمال الوكلا التجاريين	أ/97/21	1999/1/7

5. مشاريع القوانين التي قبلت بالمناقشة العامة:

مشروع القانون	رقمه	التاريخ
المصارف	98/43 م.و	1998/12/8
التشكيلات الإدارية	98/44 م.و	1998/12/8
ضريبة الدخل الفلسطيني	98/41 ل	1998/12/21

6. مشاريع القوانين التي تم تأجيل مناقشتها:

مشروع القانون	رقمه	تاريخ الاجراء
التأمين الصحي الحكومي	98/39	1998/11/5
مراقبة الحمضيات	98/42 م.و	1998/12/8

7. مشاريع القوانين المحالة إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي:

مشروع القانون	رقمه	تاريخ الإحاله
التمويل	98/45 م.و	1998/11/10

رابعاً: الأسئلة الموجهة للأخوة الوزراء.

يعد الاستجواب من أخطر أدوات الرقابة البرلمانية وأفواها على الإطلاق، وهو عمل مقر الاتهام من قبل المجلس للحكومة وقد يؤدي إلى طرح التهمة بالحكومة أو أحد اعضائها وهنا فإن عليها تقديم استقالتها. وقد أقر النظام الداخلي للمجلس حق الأعضاء في استجواب الوزراء من أجل الحصول على معلومات أو بيانات لمعرفة الحقائق حول قضية معينة وقد تقدم الأخوة الأعضاء بست عشرة سؤالاً إلى الأخوة الوزراء حيث طرح نصفها في جلسات المجلس المختلفة، وبناءً على إجابات الأخوة الوزراء تم الانتهاء من ثلاثة اسئلة، وتم إحالة خمسة إلى اللجان المختصة في المجلس لمتابعة القضايا المطروحة ضمن الأسئلة والاتصال **الثانية** أسئلة المتبقية على جدول اعمال المجلس وذلك على النحو التالي:

السؤال	الموضوع	الإجراء
3/12/1	اداع راديو فلسطين بتاريخ 14/10/1998 تقريراً لمراسلمهم في الخليل الأخ سالم أبو صالح والذي ذكر ان رئيس سلطة البيئة د. سفيان سلطان يقوم بالمتاجرة بالمياه بكميات كبيرة وبيعها باسعار خيالية للمواطنين العطشى في مدينة الخليل، ووعد المراسل المذكور بتقديم تقرير بذلك لنائب رئيس سلطة المياه في المحافظات الشمالية السيد فضل كعوش. نرجو توضيح هذا الامر وعما إذا جرى تحقيق بشأنه، وهل هذا هو سبب أزمة المياه في الخليل؟؟	احيل إلى اللجان الرقابة وحقوق الإنسان ، والتربية
3/12/2	الرجاء توضيح سبب انهيار الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية الحكومية مما يهدد حياة ابناء شعبنا؟	لا يزال على جدول اعمال مجلس
3/12/3	الرجاء توضيح سبب عدم قيام وزارة المالية بالوفاء بتسديد مستحقات وزارة الصحة المقررة بمقدار أحكام قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية 1998؟	لا يزال على جدول اعمال مجلس
3/12/4	ما هو تصور وإجراءات وزارتك بخصوص قرار المجلس التشريعي رقم (310 / 3) بتاريخ 28-7-1998 ، المتعلق بدراسة إمكانية تشكيل مجالس إقليمية للخطيب والخدمات.	انتهى
3/12/5	ما هي إجراءات وزارة الإسكان لوقف التعديات على الأراضي الحكومية بشكل عام وعلى شاطئ غزة بشكل خاص.	احيل إلى اللجان الرقابة وحقوق الإنسان،والقانونية
3/12/6	بعد الاجتماع مع الأخ الوزير والأخ وكيل الوزارة بشأن المركز الجغرافي بحضور كامل أعضاء لجنة الأراضي والاستيطان، تم الاتفاق على آلية في الوزارة بشأن المركز انه مستقل فنياً وتابع إدارياً للوزارة ومرتبط مع الأخ الوكيل أو الوكيل المساعد وكلفت لجنة ثلاثة من الوزارة وللجنة الأرضي ورئيس المركز لطرح كل التصورات المطلوبة لاقرارها من الأخ الرئيس. ولكننا فوجئنا بقرار الأخ الوزير بتعيين الأخ يونس القواسمي مدير المشاريع في الوزارة مديرًا للمركز الجغرافي. يرجى توضيح الأسباب التي ارتتأتموها لهذا التعيين	انتهى
3/13/1	كم تبلغ القروض الخارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية مع نهاية عام 1998. وما هي الاتفاقيات بهذا الخصوص؟ وكيف تم الاتفاق على تسديد هذه الديون؟ ولماذا لم يتم اخذ موافقة المجلس التشريعي او لا انها تقع ضمن نطاق صلاحياتها؟	لا يزال على جدول اعمال مجلس
3/13/2	ما هي المعايير التي اعتمدت أو سوف تعتمد في تحديد أسماء الأسرى الفلسطينيين أو العرب الذين سيفرج عنهم وفقاً لاتفاقية واي بلانتيشن؟	احيل إلى لجنة التربية والقضايا الاجتماعية
3/18/1	ما هي أسباب تعطيل تطبيق قانون الخدمة المدنية؟ وهل الخل في نص القانون أم في تطبيقه وإجراءات التطبيق؟ وما هي آخر المستجدات بشأن تطبيق القانون؟	لا يزال على جدول اعمال مجلس

انتهى	<p>إلى أين وصلت سياسة الوزارة في مجال ايجاد وكلاء تجاريين لمختلف المنتجات التي يتم استيرادها إلى أراضي السلطة الفلسطينية من إسرائيل وغيرها؟ كما ونطلب تزويدنا بقائمة الوكلاء التجاريين لمختلف المنتجات والبضائع بالاسم الرباعي ورقم الهوية.</p>	3/18/2
لا يزال على جدول اعمال المجلس	<p>علمنا ان مستودع الأدوية المركزي لوزارة الصحة في رام الله قد نمت سرقته، فهل هذا صحيح؟ وإذا كان الجواب نعم فما هي الخطوات التي اتخذتموها لمعرفة الجاني والإجراءات التأديبية بحقه؟</p>	3/18/3
لا يزال على جدول اعمال المجلس	<p>اثر الاعلان من قبل قوات الاحتلال عن استشهاد الاخوة عمار وعادل عوض الله، في ظروف غامضة تقدمت الاسرة بطلب لاسترداد الجثامين للتعرف عليهما ودفنها ولكن سلطة الاحتلال رفضت الطلب في حينه، فماذا تولي السلطة الوطنية اتخاذ امام القرار الإسرائيلي الجائر والمخالف لابسط مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية؟</p>	3/18/4
لا يزال على جدول اعمال المجلس	<p>1. لماذا يمتنع الأخ السيد وزير العدل عن عدم تنفيذ قرارات المحكمة العليا الفلسطينية التي تقضي بالإفراج عن معتقلين سياسيين؟ فلماذا لا تقوموا بواجباتكم باتجاه تنفيذ قرارات المحكمة العليا الفلسطينية؟ أم انك توافق على تجاهل قرار المحكمة بالإفراج عن المعتقلين والمس بسيادة القانون؟ 2. لماذا لم يتم للآن استكمال البناء الاداري لوزارة العدل من اجل القيام بواجباتها، وما هي العقبات امام هذا الهدف؟</p>	3/18/5
احيل إلى لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي	<p>من احدى مسؤوليات الأخ وزير الحكم المحلي الحرص على تقييد المجالس البلدية بترخيص الابنية بموجب القانون حماية لارواح وراحة المواطنين وجمال مدننا وقرانا، فكيف سمح السيد الوزير لنفسه محاولة فرض رأيه على مجلس بلدية رام الله بالطلب من المجلس الموافقة على ترخيص بناء ومخالف من ناحية عدم توفر المرافق الازمة وكذلك زيادة عدد الطوابق بما يسمح به القانون؟</p>	3/18/6
لا يزال على جدول اعمال المجلس	<p>1. كثرت حوادث السير وخاصة من سيارات الفورم التي لا تحمل ترخيصاً ولا يحمل سائقها رخص قيادة مما يفقد اهالي المتوفين حق التعويض. أ. هل هناك اية إجراءات لحل مشكلة سيارات الفورم التي تعمل بدون ترخيص كسيارة لنقل الركاب؟ ب. ماذا تم بخصوص تعديل صندوق تعويض ضحايا حوادث الطرق؟</p>	3/18/7

3/18/8

**احيل إلى اللجنة الاقتصادية
وتم تشكيل لجنة للتحقيق**

2 أ. قمتم بعقد لقاءات رسمية مع ممثلي الادارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي مع العلم ان البند الخامس من المادة الأولى من اتفاقية اوسلو تنص على حل هذه الادارة، فما هدف هذه اللقاءات.

ب. هل تم استرداد محطة الفارعة نتيجة اتصالاتكم مع الادارة المدنية التي ادعت انها اجرتها إلى احدى المستعمرات الاسرائيلية؟
2. اعلان وزارة الزراعة عن منحة السلطة الوطنية مقدمة من التنسا وهي 3000 راس بقر، قام على اثرها بعض المواطنين الذين وعدوا بالحصول على حصة من هذه المنحة بأخذ قروض من البنوك ولبناء حظائر للابقار، وقد تبين انه لم يكن هناك اي منحة ولم يصل سوى 180 راس بقر ثبت انها غير ملائمة للاستثمار في بلادنا.

1. هل تم فتح تحقيق حول القضية؟
2. هل تم تعويض المتضررين؟

3. ما مدى صحة الادعاء من انكم قمتم بتحويل حملة الدكتوراه والماجستير من الباحثين العاملين في الوزارة إلى كادر الموظفين العادي بدلاً من كادر التعليم العالي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل تعتقدون ان باحثاً يحمل شهادة الدكتوراه سيترك الجامعة وينضم إلى الوزارة؟

4. هل صحيحاً انه قد تم سلخ جزء كبير من ارض تابعة للمحطة الزراعية في طولكرم لصالح شركة خاصة؟ وماذا كان موقفكم من ذلك؟

خامساً: البيانات الصادرة عن المجلس.

اصدر المجلس التشريعي في الفترة الثانية من الدورة الثالثة سبع بيانات تمحورت حول عدة قضايا لا سيما القضايا السياسية الراهنة التي احتلت حيزاً هاماً من نقاشات المجلس، وفيما يلي ملخص توضيحي للبيانات:

الموضوع	التاريخ	الجلسة
الوضع السياسي والمفاوضات والقمة في واي بلانتشن بالولايات المتحدة الأمريكية	98/10/20	الثانية عشر
التصعيد الخطير في الازمة العراقية	98/11/12	استكمال الثالثة عشر
قضية الاسرى والمعتقلين الذين تم الافراج عنهم من قبل السلطات الإسرائيلية	98/11/25	الرابعة عشر
الهجوم الاستيطانية الإسرائيلية	98/11/30	الاستثنائية حول الانتهاكات الإسرائيلية في قضية الاستيطان
قضية الاسرى والمعتقلين وذكرى الانفاضة الباسلة	98/12/8	الخامسة عشر
العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق الشقيق	98/12/21	السادسة عشر
تصريح صحفي حول الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان الشقيق	98/12/24	السادسة عشر

سادساً: ضيوف حلوا على المجلس أثناء انعقاد الجلسات:

في الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ 1/26/1999 حل على المجلس السيد "ديبيه ماثيوس" (رئيس لجنة الموازنة في الجمعية الوطنية الفرنسية ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية-الفلسطينية) والوفد المرافق حيث تم استقبالهم والترحيب بهم بحفاوة.

سابعاً: رسائل وصلت المجلس وتم الإعلان عنها.

وردت للمجلس عدة رسائل أثناء عقد الجلسات وتم الإعلان عن مضمونها، وتتلخص هذه الرسائل بما يلي:

1. في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ 1998/11/4 تقدم مجلس التمريض الفلسطيني برسالة يطالعون فيها تطبيق قانون الخدمة المدنية، وإلغاء ضريبة الـ 5%， ودفع علاوة المهنة 100%， وربط الراتب بجدول غلاء المعيشة، وتعويض تأكل الراتب حيث دعا الجهات المعنية الاهتمام بالموضوع.
2. في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ 1998/11/4 قدم الاتحاد العام للمعلمين في فلسطين بياناً تضمن الإعلان عن الإضراب التحذيري ليوم واحد لجميع العاملين في جهاز التربية والتعليم.
3. كما أعلن الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" عن مضمون رسالة حول القوانين التي صادق عليها الأخ/ الرئيس ياسر عرفات "رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية" وهي: (قانون حماية الثروة الحيوانية، قانون اللوازم العامة، قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، قانون التعليم العالي الفلسطيني).
4. في جلسة خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية في قضية الاستيطان التي عقدها المجلس بتاريخ 1998/11/30 تلا الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" الرسائل المتعلقة بالهجمة الاستيطانية التي تهدد وتلتهم الأرض الفلسطينية شبراً شبراً، المقدمة من الأخ/ احمد صبيحي زعرب من خانيونس، واللجنة الشعبية للدفاع عن الأراضي ومجابهة الاستيطان (محافظة بيت لحم).
5. في الجلسة السادسة عشر بتاريخ 1998/12/21 تلا الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" الرسالة الموجهة من الأخ/ فريح أبو مدين "وزير العدل" والتي يطلب فيها تأجيل الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة موضوع المعتقلين السياسيين.
6. في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ 1998/11/10 تلا الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" رسالة الأخرين (اسعد عبد القادر، بشارة داود) فيما يتعلق بتواصل حملة الاستيطان. وأكد على ضرورة مشاركة الاخوة أعضاء المجلس في الفعاليات التي تنظمها محافظة بيت لحم للتصدي لحملة الاستيطان.

ثامناً: إعلانات المجلس:

- في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ 1998/11/5 وحسب النظام الداخلي للمجلس أعلن الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" عن اختيار كل من الأخ/ جمال الشوكي رئيساً لجنة الاقتصادية، والأخ/ عزمي الشعبي رئيساً لجنة الموازنة والشؤون المالية ودمج لجنة المصادر الطبيعية مع اللجنة الاقتصادية.
- في الجلسة الرابعة عشر بتاريخ 1998/11/25 تقدم الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" بالتهنئة إلى شعبنا في منطقة الشمال (جنين) على كل شبر تحرر من الأرض الفلسطينية على طريق استمرار الانسحابات الإسرائيلية حتى جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن كل شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة، كما توجه بالتهنئة إلى شعبنا الفلسطيني لافتتاح مطار غزة الدولي الذي يعد من أهم المرافق الحيوية التي تم إقامتها في فلسطين.
- في الجلسة الرابعة عشر بتاريخ 1998/11/26 تلا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة المقدمة من الأخ/ احمد الديك بخصوص الممارسات الاستيطانية والاعتراض الجماهيري في محافظة سلفيت وعلى ارض بلدي كفر الديك وببروقين.
- في الجلسة الخاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية في قضية الاستيطان أعلن الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" ان المجلس يعلق ناقوس الخطر بالنسبة لموضوع الاستيطان لأن سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بفرض واقع جديد قبل موعد مفاوضات الوضع النهائي سياسة مرفوضة، حيث ان السلام والاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية في القدس قضيتان لا تلتقيان.
- في الجلسة الرابعة عشر بتاريخ 1998/12/1 أعلن الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" بأنه تم اختيار أعضاء هيئة رئاسة المجلس ورؤساء اللجان لعضوية المجلس المركزي.
- في الجلسة السادسة عشر بتاريخ 1998/12/24 قدم الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" التهنئة لأعضاء المجلس ولأبناء شعبنا بعيد الميلاد المجيد متمنياً أن يعيده الله عليهم بالصحة والعافية.
- في الجلسة السابعة عشر بتاريخ 1999/1/5 وجه الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" التعازي باسم المجلس لنوي المرحوم المناضل الأخ/ عيسى قسطندي زيادة "رئيس بلدية رام الله"، وتم رفع الجلسة الساعة الواحدة للمشاركة في تشبيع جثمان الفقيد.
- توجه الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" بالشكر إلى سعادة الأخ الرئيس/ ياسر عرفات "رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية" على قراره بتطبيق قانون الخدمة المدنية.
- في الجلسة الخاصة بالمعتقلين السياسيين بتاريخ 1999/1/7 وجه الأخ/ أبو علاء "رئيس المجلس" التحية إلى شهداءنا الأبرار بمناسبة يوم الشهيد الفلسطيني.

تاسعاً:اللجان المؤقتة:

استناداً إلى البند الثالث من المادة رقم (98) من النظام الداخلي والتي تنص على ان للمجلس ان يشكل لجأناً آخرى عدا عن اللجان الرئيسية آنية أو دائمة ولأطراف معنية فقد أصبح من التقاليد البرلمانية الراسخة في المجلس تشكيل اللجان المؤقتة والتي تعتبر لجان لنقصي الحقائق ومتابعة ما يطرأ من قضايا مجتمعة. شهدت الفترة الأولى من الدورة الثالثة بعض القضايا التي حظيت باهتمام شديد من قبل المجلس مما استوجب تشكيل لجان لنقصي الحقائق وهذا مؤشر على تفعيل دور الرقابي لمجلس حيث تم تشكيل خمس لجان مؤقتة على النحو التالي:

لجنة متابعة ملابسات استشهاد محى الدين الشريف وقد أنهت مهامها ولا تزال أربع لجان تتبع عملها وهي:

1. لجنة نابلس الخاصة بالأشكال الذي وقع بين كل من الأخ/ حسام خضر "عضو المجلس التشريعي الفلسطيني" والأخ/ غسان الشكعة "رئيس بلدية نابلس وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني".
2. لجنة متابعة اعتداء افراد من جهاز الأمن الوقائي على عدد من الأعضاء أمام منزل الشهيدان عادل وعماد عوض الله.
3. لجنة وضع المعابر الفلسطينية.
4. لجنة متابعة حالات التسمم في مخيم عين بيت الماء قضاء نابلس.

عاشرًا:مذكرات تقدم بها الأعضاء للمجلس:

- في الجلسة السابعة عشر بتاريخ 1999/1/5 تقدم خمسة عشر عضواً بمذكرة حول (مناقصة شراء عدد من سيارات B.M.W من قبل السلطة) وتم احالة المذكرة إلى اللجان المختصة .